

الاخير

٢٦ سبتمبر ٢٠٠٣

وزير العمل:

لا إلغاء للامتيازات التأمينية

تقرر تشكيل لجنة من الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين لدراسة التوصيات المتعلقة بالوضع المالي للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.

اعلن ذلك وزير العمل والشئون الاجتماعية رئيس مجلس ادارة الهيئة الذي نفى الاتجاه لالغاء معظم الامتيازات التأمينية للعمال قائلاً: ان ما ذكر من قرار بألغاء معظم الامتيازات التي يحصل عليها المؤمن عليهم غير صحيح وهي معلومات غير دقيقة. وفي نفس السياق أكد مدير عام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية غير دقيق. ويفي نفس السياق آل خليفة أن حقوق المؤمن عليهم ومزايا التأمينات الشيخ عيسى بن ابراهيم آل خليفة أن حقوق المؤمن عليهم ومزايا التأمينات الاجتماعية لم ولن تمس. الا انه حذر من تردي الوضع المالي للتأمينات، وقال: اننى ادق مجدداً ناقوس الخطر فالهيئة تواجه خطراً ما لم ينظر في زيادة مواردها المالية من خلال تعديل الاشتراكات التأمينية والعودة بها الى مستوياتها

الحقيقة، محذراً كذلك من اي مساس باحتياطي التأمينات لتفطية العجز.

وقال ان قيمة استثمارات الهيئة بلغت 720 مليون دينار وان ايرادات الاستثمار بلغت 34 مليون دينار في العام الماضي مقابل 40 مليوناً في عام 2000، وانه بالرغم من ذلك فان هذا العائد لا يفي بالمتطلبات التأمينية، موضحاً بان النقص في قيمة الاشتراكات التأمينية الحالية المخفضة مقارنة بالاشتراكات السابقة تبلغ 12.5 مليون دينار سنوياً.

تنفيذًا للتوجيهات عظمة الملك وسمو رئيس الوزراء

لجنة الدراسة الأوضاع المالية لـ ((التأمينات)) من اتحاد النقابات العمالية

التنمية الاقتصادية لاخضاعه
للمزيد من الدراسة.

واضاف الوزير بأن كل ذلك يثبت ان
ما جاء او ذكر من قرار بإلغاء معظم
الأمتيازات التي يحصل عليها المؤمن
عليهم غير صحيحة وليس دقيقة.
من جهة ثانية أكد مصدر مسؤول
باليئية العامة للتأمينات الاجتماعية
بان قانون الهيئة لا يسمح لها بعقد
اي اجتماع لمجلس الادارة الا
بحضور ممثل واحد على الاقل من
اطراف الانتاج الثلاثة. اي انه لا
يمكن عقد اي اجتماع لمجلس
الادارة الا بحضور ممثلي العمال او
واحد منهم على اقل تقدير.

واكد المصدر نفسه ان محاضر
ومناقشات المجلس التي تسجل
صوتياً لا تحتوي على اي شكل من
الاشكال بان ممثلاً عن العمال في
مجلس ادارة الهيئة قد هدد
بالانسحاب من المجلس. كما اكد
المصدر كذلك بان اراء مناقصات
اجراء الدراسات الاكتوارية واختيار
الجهة التي ستقوم بها سيتم من
خلال مجلس ادارة الهيئة.

واشار المصدر الى ان الخبرير ابراهيم
مهنا ليس خبيراً اكتوارياً للهيئة كما
ورد في الصحيفة، وانما هو رئيس
ومدير مؤسسة مهنا للدراسات
الاكتوارية وهي مؤسسة مستقلة
تعمل على المستوى الاقليمي
والعالمي في مجال الدراسات
الاكتوارية. وان الدراسة الاكتuarية
الأخيرة التي اعدتها المؤسسة
المذكورة قد خضعت لمراجعة
وتدقيق كبير الخبراء الاكتواريين
في المملكة المتحدة.



وزير العمل

تنفيذًا للتوجيهات حضرة صاحب
العظمة الشيخ حمد بن عيسى آل
خليفة الملك المفدى ، وصاحب السمو
الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر تباحث وزير
العمل والشئون الاجتماعية رئيس
مجلس ادارة الهيئة العامة
للتأمينات الاجتماعية عبدالنبي
عبدالله الشعلة مع عبدالغفار
عبدالحسين رئيس الاتحاد العام
لنقابات عمال البحرين تشكيل لجنة
لدراسة التوصيات التي وردت في
التقرير الذي اعده الخبرير الاكتواري
حول الوضاع المالية للهيئة العامة
للتأمينات الاجتماعية.

واكد وزير العمل والشئون
الاجتماعية بانه تم الاتفاق على
تشكيل لجنة من الاتحاد العام
لعمال البحرين لدراسة التقرير
المذكور واعداد وجهة نظرها
وتوصياتها بهذا الشأن.

واكد الوزير بان ما نشر في احدى
الصحف المحلية من ان مجلس ادارة
الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
قد اعتمد عدداً من التوصيات الهامة
التي تلقى معظم الامتيازات التي
يحصل عليها المؤمن عليهم منذ
العشرين سنة الماضية هو غير
صحيح ويفترى الى الدقة.

موضحاً بان المرسوم الخاص
بتاسيس الهيئة يستوجب من
مجلس ادارة اعداد دراسات
اكتوارية منتظمة تعكس الوضع
المالي الحقيقي المتوقع للهيئة
العامة للتأمينات الاجتماعية . هذا
إلى جانب التقارير السنوية التي
يعدها المدقق الخارجي للهيئة.

واضاف وزير العمل والشئون
الاجتماعية بان الدراسة الاكتوارية
التي اجريت قبل 4 سنوات قد
اشارت الى ضرورة اعادة النظر في
معادلة الاميرادات والمصروفات
للهيئة والتي اخذت تتجه نحو
التساوي.

وقد رفعت تلك الدراسة الى مجلس
الوزراء الموقر للاطلاع عليها وقد
اتخذ قرار بإجراء دراسة اكتوارية
اخري للتأكد من الوضع على
حقيقة. وجاءت الدراسة الاخيرة
لتؤكد ضرورة اتخاذ اجراءات
عاجلة لتصحيح اوضاع الهيئة.
وتضمنت الدراسة جملة من
التوصيات تركزت على زيادة
اميرادات الهيئة وتخفيف
مصرفاتها.

وقد ناقش مجلس ادارة الهيئة
التقرير وتوصياته وقرر رفعه الى
مجلس الوزراء الموقر الذي قام
بدوره بدراسته وحالته الى مجلس